

تأثير تبني متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 المتعلق بعقود الإيجار على مؤشرات الأداء المالي للشركات المستأجرة في البيئة الجزائرية- دراسة ميدانية.

حنان معلى^{1*}، محمد فيصل مايدة²

^{2, 1} مخبر اقتصاديات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة الشهيد حمه لخضر(الوادي)

The Effect of Adopting the Requirements of the International Financial Reporting Standard IFRS16 Related to Lease Contracts on the Indicators of the Financial Performance of Leased Companies in the Algerian Environment - a Field study-

Maalla Hanane^{1,*}, Maida Mohammed Faissel²

تاريخ الاستلام: 2022/08/02؛ تاريخ المراجعة: 2022/12/19؛ تاريخ القبول: 2022/12/31

ملخص: تسعى هذه الدراسة إلى تحديد التأثيرات المتوقعة لتبني متطلبات تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي الجديد IFRS16 المتعلق بعقود الإيجار على المؤشرات والنسب المالية الأساسية، لتحقيق هذا الهدف تم إجراء دراسة ميدانية من خلال تصميم استبيان وتوجيهه إلى مجموعتين من المهتمين بالمعايير المحاسبية الدولية تشمل المهنيين المحاسبين وكذا الأساتذة الجامعيين، وتم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS الإصدار 25 لمعالجة البيانات المجمعة إحصائياً وكذا اختبار طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، وخلصت هذه الدراسة إلى أن رسمة جميع عقود الإيجار ضمن ميزانية المستأجر وفقاً للمتطلبات الجديدة التي جاء بها معيار IFRS16 سيكون له تأثير جوهري على القوائم المالية بالدرجة الأولى ومنه التأثير مباشرة على النسب المالية الأساسية المتمثلة في نسب السيولة ونسب الربحية ونسب الملاءة طويلة الأجل.

الكلمات المفتاحية: عقد إيجار؛ مستأجر؛ مؤجر؛ نسب مالية
تصنيف JEL: M41

Abstract: This study aims to determine the expected effects of adopting the requirements of the application of the new International Financial Reporting Standard (IFRS) 16 related to lease contracts on the basic financial indicators and ratios. To attain this objective, fieldwork was conducted by designing a questionnaire and directing it to two groups of professionals interested in international accounting standards, including accountancy professionals as well as university instructors. The SPSS program version 25 was employed to statistically analyze the gathered data as well as to test the nature of the relationship between the variables in this study. This study concluded that the capitalization of all lease contracts within the lessee's budget in accordance with the new requirements of the IFRS 16 standard will have a fundamental effect on the financial statements, which will in turn directly affect the basic financial ratios represented in liquidity ratios, profitability ratios, and long-term solvency ratios.

Keywords: Financial Ratios; Lease Contract ; Lessee ; Lessor.
Jel Classification Codes: M41

I- تمهيد:

يحتل نشاط التعامل بعقود الإيجار مكانة بارزة في التمويل الاستثماري في العصور الحديثة، نتيجة لزيادة حجم المؤسسات الاقتصادية وتنوع أنشطتها، وحاجتها الماسة لمصادر تمويلية أكثر مرونة، وبالتالي أصبحت العديد من الشركات خاصة تلك التي تنشط في قطاعات ذات طبيعة استثمارية ضخمة تعتمد عقود الإيجار كوسيلة تمويلية بديلة للاقتراض من أجل الحصول على مختلف الأصول الثابتة، لقد صاحب التوجه إلى التعامل بعقود الإيجار اهتمام كبير من طرف الهيئات والمؤسسات المحاسبية الدولية، والذي تجسد في إصدار عدة معايير متعلقة بعقود الإيجار، وكان آخر هذه الإصدارات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 المتعلق بعقود الإيجار في جانفي 2016، والذي يعكس منتج لمجهود مشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB.

إن البدء في تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 في الفاتح جانفي 2019 سوف يحدث عدة تغيرات جوهرية فيما يخص الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن عقود الإيجار في دفاتر الشركات المستأجرة، لأنه جاء بأسس جديدة للتمييز بين الإيجار التمويلي والإيجار التشغيلي.

يعتبر دخول معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 حيز التنفيذ الفعلي والالتزام بتطبيقه في العديد من دول العالم من الأسباب التي أثارت فضولنا للبحث في آثار هذا المعيار في البيئة الجزائرية التي لا تزال تعتمد في معالجة عقود الإيجار على مبادئ وقواعد مماثلة لتلك التي جاء بها المعيار المحاسبي الدولي IAS17.

□ بناء على ما سبق تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

هل هناك تأثير لتبني متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 على مؤشرات الأداء المالي للشركات المستأجرة في البيئة الجزائرية؟

لتبسيط الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل هناك تأثير لتبني متطلبات إثبات عقود الإيجار على مؤشرات الأداء المالي للشركات المستأجرة في البيئة الجزائرية؟

2- هل هناك تأثير لتبني متطلبات قياس عقود الإيجار على مؤشرات الأداء المالي للشركات المستأجرة في البيئة الجزائرية؟

3- هل هناك تأثير لتبني متطلبات العرض والإفصاح عن عقود الإيجار على مؤشرات الأداء المالي للشركات المستأجرة في البيئة الجزائرية؟

الفرضية الرئيسية:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتبني متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي في مؤشرات الأداء المالي للشركات المستأجرة في البيئة الجزائرية عند مستوى معنوية $(\alpha=0.05)$.

الفرضيات الفرعية:

1- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتبني متطلبات إثبات عقود الإيجار على مؤشرات الأداء المالي للشركات المستأجرة في البيئة الجزائرية عند مستوى معنوية $(\alpha=0.05)$.

2- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتبني متطلبات قياس عقود الإيجار على مؤشرات الأداء المالي للشركات المستأجرة في البيئة الجزائرية عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$).

3- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتبني متطلبات العرض والإفصاح عن عقود الإيجار على مؤشرات الأداء المالي للشركات المستأجرة في البيئة الجزائرية عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$).

هدف الدراسة:

إن الغرض من هذه الورقة البحثية يكمن في تحليل تأثير تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 المتعلق بعقود الإيجار على المؤشرات والنسب المالية الأساسية التي يمكن أن يمسه التغيير أكثر عند إظهار بنود عقود الإيجار في ميزانية المستأجر.

منهج الدراسة:

من أجل إعطاء الموضوع محل الدراسة حقه والإمام بمختلف جوانبه، وبالتالي التمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار فرضيات الدراسة والوصول إلى نتائج موضوعية وواقعية، سوف نعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في عرض متطلبات تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS16، والوقوف على مختلف التأثيرات الناجمة عن تطبيق هذا المعيار على النسب المالية للشركات وتحليلها، كما تم الاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع البيانات اللازمة لعينة من المهنيين المحاسبين وكذا الأساتذة الجامعيين في الجزائر، بالإضافة إلى استخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS Statistics 25) بهدف تحليل البيانات المجمعة.

الدراسات السابقة

دراسة (constancio Zamora، وآخرون، 2018): والتي استهدفت تحليل تأثير رسملة عقود الإيجار التشغيلي على النسب المالية الرئيسية لعينة موسعة من الشركات الأوروبية (646 شركة) تنشط في عدة قطاعات مختلفة، حيث اعتمدت هذه الدراسة على البيانات المالية لهذه الشركة في 2015/12/31 وتم تحليلها بالاعتماد على طريقة جديدة للرسملة تتكيف بشكل أفضل مع المتطلبات الجديدة لمعيار IFRS16، بعد تحليل النسب والمؤشرات المالية التي تم التركيز عليها توصلت هذه الدراسة إلى أن تطبيق معيار IFRS16 سيكون له تأثير كبير على الميزانية والرافعة المالية، ونسب الملاءة للشركات الأوروبية، أما نسب الربحية فلم تظهر نتائج متسقة عبر مختلف القطاعات، كما أثبتت هذه الدراسة أن حجم التأثير يختلف بشكل كبير حسب القطاع الذي تنشط فيه الشركة، ووجدت أن أكثر القطاعات تأثر بتطبيق هذا المعيار هي قطاع التجزئة، النقل، الفنادق، البرمجيات والخدمات، أما قطاع البنوك والتأمينات فهو أقل القطاعات تأثرا بتطبيق معيار IFRS16.

دراسة (Francesco Magli، وآخرون، 2018): والتي سعت إلى تقييم الآثار المحتملة من تطبيق معيار IFRS16 على مقاييس الأداء المالي البديلة (APMS) لعينة من الشركات الإيطالية (113 شركة) تنشط في عدة قطاعات مختلفة، إضافة إلى تحديد الآثار الجوهرية التي يحدثها على البيانات المالية للشركات، حيث اعتمدت هذه الدراسة على البيانات المالية المنشورة في 2016/12/31، فبعد إجراء تحليل معمق لاستخدام عقود الإيجار التشغيلي في تلك الشركات، وتقدير الآثار المحتملة لتطبيق معيار IFRS16 على كل من البيانات المالية ومقاييس الأداء البديلة، توصلت هذه الدراسة إلى أن معيار IFRS16 سيكون له تأثير كبير على البيانات المالية

للمستأجرين من حيث المركز المالي والأداء الاقتصادي في بعض قطاعات الأعمال، كما ستؤثر التغييرات الجديدة التي جاء بها المعيار أيضا على الأداء المالي للشركات بشكل يسمح بمقارنة البيانات المالية وتقييم أحسن للوضع المالي للكيانات، وأهم نتيجة تم تحديدها في هذه الدراسة هي أن المحللين في السوق يبالغون عموما في التقديرات المتعلقة بديون عقود الإيجار التشغيلي.

دراسة (Bassam Maali، وآخرون، 2018): والتي قامت بتحليل تأثير تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 المتعلق بعقود الإيجار على البيانات والنسب المالية الأساسية لستة شركات طيران كبرى في الشرق الأوسط، بالاعتماد على تقاريرها المالية السنوية لسنة 2016، وبما أنها تعمل في بلدان مختلفة تم استخدام سعر الصرف التاريخي اعتبارا من 2016/12/31 لترجمة الأرقام في البيانات المالية إلى الدولار الأمريكي، كما تم استخدام طريقة الرسملة البناءة التي طورها Imhoff et al عام 1991، وذلك لفحص تأثير معيار IFRS16، بعد تحليل البيانات المالية للشركات عينة الدراسة تم التوصل إلى أن تطبيق معيار IFRS16 سوف يؤثر على سوق التأجير في الشرق الأوسط، لأن جميع عقود الإيجار سوف تظهر في الميزانية الأمر الذي يدفع بالشركات إلى شراء الأصول عن طريق الاقتراض بدلا من تأجيرها، كما أن قطاع الطيران في الشرق الأوسط سيتأثر بشكل كبير عند تطبيق هذا المعيار بداية من سنة 2019، وهذا راجع إلى اعتماد أغلبية شركات الطيران على عقود الإيجار التشغيلية لاقتناء طائراتها.

1. عقود الإيجار في ظل معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16:

بعد سنوات من العمل والمناقشات لإصلاح محاسبة التأجير على المستوى الدولي نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) النسخة النهائية لمعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 المتعلق بعقود الإيجار في 13 جانفي 2016، والذي بدأ تطبيقه رسميا في 01 جانفي 2019 ليحل محل معيار المحاسبي الدولي IAS17، بالإضافة إلى التفسير IFRIC4 (الترتيبات التي تتضمن التأجير)، والتفسير رقم 15 (عقود التأجير التشغيلي)، التفسير رقم 27 (تقييم جوهر العملية التي تتضمن شكل قانوني لعقد الإيجار).

1.1. تعريف وتحديد عقد الإيجار:

يعرف معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 عقد الإيجار بأنه "عقد أو جزء من عقد يحول الحق في استخدام أصل (الأصل محل العقد) لفترة من الزمن في مقابل عوض (المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS16، 2016، صفحة 16)

يلاحظ من خلال هذا التعريف أنه يتم تحليل أي عقد إيجار على أنه اكتساب لحق استخدام أصل معين خلال مدة زمنية محددة (مدة العقد)، مقابل الالتزام بدفع مبلغ الإيجار.

كما يركز تعريف عقد الإيجار وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 على مفهوم السيطرة (control) وقدرة المستأجر على التحكم بالأصل محل عقد الإيجار (Wolfgang, 2018, p. 23)

جاء معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 بشروط جديدة يجب أن تعتمد عليها الوحدات الاقتصادية في بداية العقد لتقييم ما إذا كان العقد يمثل عقد إيجار أو ينطوي في حقيقته على عقد إيجار فقط، والتي يمكن إيضاحها كما يلي:

أ- تحديد الأصل:

عادة ما يتم تحديد الأصول الخاضعة للتأجير بشكل صريح في العقد، كما يمكن تحديد تلك الأصول بشكل ضمني بالتاريخ الذي تصبح به تلك الأصول متاحة للاستخدام من طرف العميل (أبو نصار و حميدات، 2017، صفحة 859)

يفقد العميل الحق في السيطرة على استخدام الأصول محل العقد، إذا كان المورد يملك حق أساسي في استبدال تلك الأصول خلال فترة الاستخدام حتى لو كانت هذه الأصول محددة (المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS16، 2016، صفحة 20)، كما أن حق المورد أو التزامه باستبدال الأصل لأغراض الصيانة والإصلاح لن يمنع العميل من الحصول على استخدام الأصل محل العقد (المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS16، 2016، صفحة 21) كما يعتبر الأصل محددًا إذا كان متميز ماديًا على سبيل المثال طابق في مبنى، أما إذا كان غير متميز ماديًا على سبيل المثال الجزء من الطاقة الإنتاجية من كابل الألياف البصرية، ليس أصلًا محددًا (المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS16، 2016، صفحة 21)

يلاحظ أن معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 وضع شروط دقيقة لتحديد الأصل محل العقد، حيث ركز على وجود أصل قابل للتحديد المادي، وحق العميل (المستأجر) في السيطرة على استخدام ذلك الأصل.

ب - حق الحصول على فوائد اقتصادية من الاستخدام:

تتحقق السيطرة على استخدام الأصل محل العقد عندما يكون للعميل الحق في الحصول على ما يقارب جميع الفوائد الاقتصادية من استخدام الأصل طوال فترة الاستخدام، حيث يمكن للعميل الحصول على الفوائد الاقتصادية من استخدام الأصل إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة بعدة طرق مثل استخدام الأصل أو الاحتفاظ به أو تأجيره من الباطن، كما يجب أن يأخذ العميل بعين الاعتبار أن الحق في الحصول على ما يقارب جميع الفوائد الاقتصادية من استخدام الأصل، يجب أن يكون ضمن النطاق المحدد له في العقد (المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS16، 2016، صفحة 21)

ج- الحق في توجيه استخدام الأصل:

يملك العميل الحق في توجيه كيفية وغرض استخدام الأصل، إذا كان يمكنه تغيير كيفية وغرض استخدام الأصل طوال فترة الاستخدام في حدود نطاق حقه في الاستخدام المحدد في العقد (المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS16، 2016، صفحة 22)

وبالتالي فحسب معيار IFRS16 فإن المستأجر يتحكم في استخدام الأصل خلال مدة العقد عندما يكون هو من يقرر كيف؟ ومتى؟ ولأي غرض؟ يتم استخدام الأصل طوال تلك الفترة واتخاذ كل القرارات المرتبطة به.

2.1. هدف ونطاق تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16

1.2.1. هدف المعيار

جاء معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 بغرض تحديد وضبط المبادئ المتعلقة بالإثبات والقياس والعرض والإفصاح عن عقود الإيجار والهدف هو ضمان تقديم المستأجرين والمؤجرين لمعلومات ملائمة بطريقة تعطي تعبيرًا صادقًا عن تلك المعاملات، وتعطي هذه المعلومات أساسًا لمستخدمي القوائم المالية لتقويم أثر عقود الإيجار على

المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة، يجب تطبيق هذا المعيار بصورة ثابتة على العقود ذات الخصائص المتشابهة وفي الظروف المتشابهة (Deloitte, 2016, p. 10)

2.2.1. نطاق المعيار

يطبق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 على كافة عمليات التأجير (عقود الإيجار) باستثناء: عقود تأجير واستخدام المصادر غير المتجددة مثل النفط والغاز و ماشابهاها، عقود تأجير الأصول البيولوجية المحتفظ بها من قبل المستأجر ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 41 " الزراعة"، ترتيبات خدمات الامتياز ضمن نطاق (IFRIC12)، تراخيص الملكية الفكرية الممنوحة بواسطة المؤجر ضمن نطاق IFRS15، الحقوق المحتفظ بها بواسطة المستأجر بموجب اتفاقيات ترخيص ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 38 " الأصول غير الملموسة" على سبيل المثال الأفلام السينمائية، تسجيلات الفيديوها، براءة الاختراع، وحقوق النشر، كما يعفى من تطبيق معيار IFRS16 كل من عقود الإيجار قصيرة الأجل (أقل من 12 شهرا)، وعقود الإيجار لأصل محدد ذي قيمة منخفضة (لا تتجاوز 5000 دولار). (حسان العزي، صفحة 04).

3.1. المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار حسب معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16

1.3.1. لدى المستأجر

جاء المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS16 بأسس جديدة تلغي التمييز بين الإيجار التشغيلي والإيجار التمويلي، التي كانت سائدة بموجب المعيار المحاسبي الدولي IAS17.

أ- إثبات عقود الإيجار

نص معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 على أنه " يجب على المستأجر في تاريخ بداية عقد الإيجار إثبات حق استخدام الأصل والتزام عقد الإيجار" (المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS16، 2016، صفحة 03)، أي أنه يجب على المستأجر في بداية كل عقد إيجار الاعتراف بالحق في استخدام الأصل في جانب الأصول، والتزام الإيجار المتعلق بذلك الأصل في جانب الخصوم ضمن ميزانية المستأجر (Verchère, 2016, p. 03)

ب- قياس عقود الإيجار

- القياس المبدئي:

يجب على المستأجر في تاريخ بداية عقد الإيجار قياس حق استخدام الأصل بالتكلفة التي تتضمن: المبلغ الأولي لالتزام عقد الإيجار + مدفوعات مسددة للمؤجر - حوافز الإيجار المستلمة + التكاليف المباشرة للعقد + التكاليف التقديرية لتفكيك أو إزالة الأصل المؤجر إذا تكبد المستأجر التزاما بتلك التكاليف (Benoit, 2016, p. 45)

كما يجب على المستأجر في تاريخ بداية عقد الإيجار قياس التزام عقد الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة حتى تاريخه، يجب خصم مدفوعات عقد الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة، أو استخدام معدل الاقتراض الإضافي (KPMG, 2021, p. 05).

وتتضمن مدفوعات عقد الإيجار في تاريخ بداية العقد المدرجة في قياس التزام عقد الإيجار كل من:

1 مدفوعات ثابتة - حوافز إيجار مستحقة + مدفوعات الإيجار المتغيرة + سعر ممارسة خيار الشراء + مبالغ متوقعة الدفع بموجب القيمة المتبقية المضمونة + مدفوعات غرامات إنهاء العقد] مخصومة بمعدل الفائدة الضمني/أو معدل الاقتراض الإضافي (Benoit, 2016, p. 46)

- القياس اللاحق:

نص معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 على ضرورة قياس حق استخدام الأصل بعد تاريخ بداية عقد الإيجار باستخدام ما يعرف بـ " نموذج التكلفة " المتمثل في: تكلفة الأصل مطروحا منها الاهتلاك المتراكم وأي خسائر هبوط القيمة المتراكم، ومعدلا بأي إعادة قياس للالتزام عقد الإيجار، (أبو نصار و حميدات، 2017، صفحة 862) باستثناء ما يلي:

- إذا كان حق استخدام الأصل الذي يستوفي تعريف العقار الاستثماري بموجب معيار المحاسبي الدولي IAS40، يقوم المستأجر بتطبيق " نموذج القيمة العادلة " على استثمارات العقارية.

- إذا كان حق استخدام الأصل مرتبط بصفة من العقارات والآلات والمعدات التي يطبق عليها المستأجر إعادة التقييم بموجب معيار المحاسبي الدولي IAS16 يقوم المستأجر بتطبيق " نموذج إعادة التقييم " على كل الأصول بموجب عقد الإيجار المتعلقة بتلك الفئة.

أما القياس اللاحق للالتزام الإيجار فإن معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 اتبع نهجا مماثلا لذلك الذي نص عليه معيار المحاسبي الدولي IAS17، حيث يتم قياسه بعد تاريخ بداية عقد الإيجار عن طريق زيادة القيمة الدفترية لعكس الفائدة على التزام الإيجار، و تخفيض القيمة الدفترية لعكس مدفوعات الإيجار، مع إعادة قياس القيمة الدفترية لتعكس أي إعادة قياس، أو تعديلات عقد الإيجار، (Sajel, 2020, p. 74).

ج- عرض عقود الإيجار

يجب على المستأجر عرض البنود المتعلقة بعقود الإيجار ضمن القوائم المالية كما يلي: (Sajel, 2020, p. 86)

- في قائمة المركز المالي: يتم عرض حق استخدام الأصل ضمن بند منفصل عن الأصول الأخرى، أو ضمن البند المقابل له في حالة الامتلاك، كما يتم عرض التزام عقد الإيجار بشكل منفصل عن الالتزامات الأخرى، أو ضمن بنود الالتزامات في قائمة المركز المالي.

- في قائمة الأرباح والخسائر والدخل الشامل: يتم عرض كل من مصروف الفائدة على التزام الإيجار بشكل منفصل عن التكاليف الأخرى، ومصروف اهتلاك حق استخدام الأصل.

- في قائمة التدفقات النقدية: تعرض المدفوعات النقدية للجزء المتعلق بالمبلغ الرئيسي للالتزام عقد الإيجار ضمن بند التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية، أما المدفوعات النقدية للجزء المتعلق بمصروف الفائدة على التزام عقد الإيجار تعرض ضمن بند التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية أو التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية، بينما تعرض النقدية المتعلقة بعقود الإيجار قصيرة الأجل، أو العقود المنخفضة القيمة، ومدفوعات عقد الإيجار المتغيرة غير مدرجة في قياس التزام الإيجار، ضمن بند التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

د- الإفصاح

يتضمن معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 العديد من الإفصاحات المطلوبة ضمن إيضاحات البيانات المالية، إذ يجب على المستأجر تقديم معلومات كمية حول فترة التقرير المعنية في شكل ملاحظات وتشمل على سبيل المثال معلومات حول مصروف الاهتلاك والفوائد، مصاريف متعلقة بعقود الإيجار قصيرة الأجل أو العقود منخفضة القيمة، بالإضافة إلى ذلك يجب على المستأجر الإفصاح عن معلومات نوعية حول أنشطة الإيجار في الملاحظات وتشمل على سبيل المثال: الأوصاف العامة وطبيعة أنشطة الإيجار، خيارات التمديد والإنهاء، ضمانات القيمة المتبقية وغيرها. (Alibhai, 2020, p. 556)

2.3.1. لدى المؤجر

لم يحدث معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 أي تغيير فيما يخص معالجة عقود الإيجار من طرف المؤجر، بل حافظ على نفس المبادئ المذكورة في معيار المحاسبي الدولي IAS17، إذ يقوم المؤجر بتصنيف عقود الإيجارية إما إلى عقود إيجار تمويلية إذا كانت تنص على تحويل أغلبية المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية الأصل إلى المستأجر، أو إلى عقود إيجار تشغيلية إذا كانت لا تحول المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية الأصل إلى المستأجر، إذ يعتمد تصنيف عقود الإيجار على جوهر المعاملة وليس الشكل القانوني للعقد. (EY, 2020, p. 89)

يبرر مجلس معايير المحاسبة الدولية قرار الاحتفاظ بنفس مبادئ معيار المحاسبي الدولي IAS17 في معالجة عقود الإيجار من طرف المؤجر، لكون المعالجة المحاسبية السابقة لعقود الإيجار لدى المؤجر لم تتأثر بانتقاد المحاسبة خارج الميزانية.

2. تأثير تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 على مؤشرات الأداء المالي

يتوقع مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB أن تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 سوف يكون له تأثير على المقاييس المالية للشركة بما في ذلك النسب المالية الأساسية.

1.2. أهم المؤشرات والنسب المالية التي تتأثر بتطبيق معيار IFRS16

حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB أهم المؤشرات والنسب المالية التي يمكن أن تتأثر بتطبيق معيار IFRS16 كما يلي:

1.1.2. نسب السيولة:

- النسبة الجارية:

تستخدم هذه النسبة لقياس مقدار السيولة في المؤسسة، حيث تعبر عن مدى قدرة الأصول الموجودة في شكل نقدي أو التي سيتم تحويلها إلى نقد خلال دورة الاستغلال (الأصول المتداولة) على تغطية الالتزامات مستحقة الدفع خلال دورة الاستغلال (الخصوم المتداولة)، فكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على قدرة المؤسسة على مواجهة مخاطر السداد المفاجئ للالتزامات المتداولة، وتحسب هذه النسبة كما يلي: (Alexander, 2018, p. 29)

الأصول المتداولة

النسبة الجارية = الالتزامات المتداولة

2.1.2. نسب الربحية:

- معدل دوران الأصول:

يوضح معدل دوران الأصول مدى جودة استخدام المؤسسة لمجموع أصولها لإنتاج المبيعات، حيث يشير معدل دوران الأصول المرتفع إلى أن الأصول تستخدم بشكل كاف لإنتاج المبيعات ويحسب من خلال العلاقة التالية: (Wallace, 2019, p. 40)

$$\text{معدل دوران الأصول} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}}$$

- الربح قبل الفوائد والضرائب

يعرف مؤشر الربح قبل الفوائد والضرائب (EBIT) أيضا بالربح التشغيلي ويعكس الدخل الناتج عن الأنشطة التشغيلية قبل طرح تكاليف التمويل (الفائدة) ومصاريف ضريبة الدخل، ويحسب هذا المؤشر بطرق مختلفة من بينها: (Alexander, 2018, p. 578)

$$\text{الربح التشغيلي} = \text{صافي الدخل} + \text{ضرائب الدخل} + \text{مصاريف الفوائد}$$

- الربح قبل الفوائد والضرائب والاهتلاك والإطفاء

يحدد مؤشر الربح قبل الفوائد والضرائب والاهتلاك والإطفاء EBITDA من خلال تعديل الربح قبل الفوائد والضرائب EBIT عن طريق إضافة مصاريف الاهتلاك والإطفاء للأصول الثابتة (Alexander, 2018, p. 578).

- الربح قبل الفوائد والضرائب والاهتلاك والإطفاء والإيجار

يحدد مؤشر الربح قبل الفوائد والضرائب والاهتلاك والإطفاء والإيجار (EBITDAR) من خلال تعديل الربح قبل الفوائد والضرائب والاهتلاك والإطفاء EBITDA عن طريق إضافة مصاريف الإيجار، وهو مؤشر شائع الاستخدام من قبل الإدارة لتقييم الأداء المالي وتخصيص الموارد لوحدات التشغيل داخل الشركة، كما أنه مناسب لحساب نسبة الرافعة المالية عند إضافة الإيجارات التشغيلية إلى الديون المالية (Francesca, Alberto, & Matteo, 2018, p. 81).

- ربحية السهم

يعبر مؤشر ربحية السهم (EPS) على العائد المنتظر من كل سهم من الأسهم المصدر في الشركة، ويعتبر العائد على السهم المتغير المهم في تحديد سعر السهم، يتم حسابه كما يلي: (Wallace, 2019, p. 145).

$$\text{ربحية السهم} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{عدد الأسهم المصدر}}$$

- العائد على حقوق المساهمين

يعرف مؤشر العائد على حقوق المساهمين (ROE) أيضا بنسبة المردودية الصافية للأموال الخاصة، وتعتبر هذه النسبة عن العائد الذي يحققه الملاك من استثمار أموالهم بالمؤسسة، وبناء عليها قد يقرر الملاك الاستمرار في النشاط أو تحويل أموالهم إلى استثمارات أخرى تحقق لهم عائدا مناسباً، وتحسب وفق العلاقة التالية: (شنوف، 2012، صفحة 212)

$$\text{العائد على حقوق المساهمين} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{حقوق المساهمين}}$$

- العائد على رأس المال المستخدم

يستخدم مؤشر العائد على رأس المال المستخدم ROCE للتعبير عن كفاءة وربحية الشركة من استثمارات رأس المال، أي مقدار الأرباح التي تحققها من خلال استخدام أفضل لأصولها الرأسمالية ويعطى في شكل نسبة مئوية كلما ارتفعت كان ذلك أفضل، يحسب من خلال العلاقة التالية: (Jeet & Preeti, 2013, p. 02)

$$\text{العائد على رأس المال المستخدم} = \frac{\text{EBIT}}{\text{رأس المال المستخدم}}$$

حيث يمثل رأس المال المستخدم = مجموع الأصول - الخصوم المتداولة. / أو حقوق المساهمين + ديون طويلة الأجل.

- التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

يعد مبلغ التدفقات النقدية الناشئة من الأنشطة التشغيلية مؤشرا هاما لبيان مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من عملياتها الرئيسية تكفي لسداد قروضها والمحافظة على قدرتها التشغيلية، وتوزيع أرباح نقدية على المساهمين، وتمويل استثمارات جديدة دون اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية. (شنوف، 2012، صفحة 168). يتم الوصول إلى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من خلال استخدام صافي الربح قبل الفوائد والضرائب الظاهر في قائمة الدخل وتعديله بمجموعة من البنود لتحويله من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي (أبو نصار وحميدات، 2017، صفحة 110).

- صافي التدفق النقدي

يعبر صافي التدفق النقدي عن الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة (المقبوضات) والتدفقات النقدية الخارجة (المدفوعات) خلال فترة زمنية معينة (IASB، 2016، صفحة 54).

3.1.2. نسب الملاءة طويلة الأجل

- الرافعة المالية

تعرف الرافعة المالية على أنها الطريقة التي تعتمد عليها الشركات لتمويل عملياتها التجارية الإجمالية باستخدام مصادر رأس المال طويلة الأجل ذات التكلفة الثابتة مثل القروض، الأسهم الممتازة، تعتبر الرافعة المالية مقياسا مهما لاستقرار الشركة، حيث يتم أخذها في الاعتبار عند زيادة رأس المال الخارجي، إذ يمكن أن يكون لها أثر ايجابي يتحقق إذا نجحت الشركة في تحقيق عائد أعلى من ديونها، كما يمكن أن يكون أثرها سلبي في الحالة العكسية (Siyanbola, 2015, p. 70)

المطلوبات

$$\text{تعطى الرافعة المالية بالعلاقة التالية: الرفع المالي} = \frac{\text{حقوق المساهمين}}{\text{المطلوبات}}$$

- نسبة تغطية الفوائد

تستخدم هذه النسبة لتحديد مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بدفع الفوائد على ديونها المستحقة (Thomas, 2015, p. 149) أي عدد المرات الممكنة لتغطية الفوائد باستخدام الأرباح المحققة في الشركة خلال فترة زمنية معينة، وتحسب بالعلاقة التالية:

2.2. الآثار المتوقعة لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 على المؤشرات والنسب المالية

يمكن توضيح أهم الآثار المتوقعة لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 على جميع المؤشرات والنسب المالية السابقة الذكر، من خلال الجدول رقم 01 الموضح في الملاحق.

II - الطريقة والأدوات :

خصص هذا الجزء لقياس واختبار فرضيات الدراسة حيث قمنا بتصميم استبيان مكون من مجموعة متكاملة من العبارات موجهة إلى عينة من مجتمع الدراسة بهدف التعرف على آرائهم حول تأثير المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS16 على مؤشرات الأداء المالي في البيئة الجزائرية.

1. مجتمع البحث وأدوات الدراسة

1.1. مجتمع وعينة الدراسة

نظرا لأهمية موضوع هذه الدراسة وتصنيفه ضمن حقل البحوث المحاسبية المعاصرة فقد تم تحديد إطار مجتمع الدراسة بالمهنيين المحاسبين وكذا الأساتذة الجامعيين المتخصصين في تدريس معايير المحاسبة الدولية، ونظرا لصعوبة الوصول إلى جميع مفردات مجتمع الدراسة فقد تم اختيار عينة مكونة من المهنيين المحاسبين وكذا الأساتذة الجامعيين في مختلف ولايات الوطن، إذ تم توزيع 54 استبيان واسترجاع 40 استبيان صالح للتحليل أي بنسبة استجابة بلغت 74.07 %

2.1. أداة جمع بيانات الدراسة

اعتمدنا في هذه الدراسة على أداة الاستبيان لجمع البيانات اللازمة لاختبار الفرضيات، والذي تضمن مجموعة من العبارات المرتبطة والمكملة لبعضها البعض، إذ تم تقسيم هذا الاستبيان إلى ثلاثة محاور وقد روعي عند تصميم عبارات الاستبيان أن تكون الإجابات مبنية حسب مقياس ليكرت الثلاثي "موافق"، "محايد"، "غير موافق" كما هو موضح في الجدول رقم 02 الموضح في الملاحق.

3.1. أساليب وطرق المعالجة الإحصائية

اعتمدنا في هذه الدراسة على استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS الإصدار (25) في معالجة البيانات المجمعة إحصائيا وكذا اختبار طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، وقد قمنا باستخدام الأساليب الإحصائية التالية في المعالجة:

- معامل الثبات: تم استخدام معامل Alpha De Cronbach لقياس قوة العلاقة بين فقرات الاستبيان واتساقها.
- معامل الصدق: وهو الجذر التربيعي لمعامل Alpha De Cronbach ويشير إلى الاتساق الداخلي لبنود الاستبيان.
- التكرارات والنسب المئوية: تستخدم للتعرف على الخصائص الديموغرافية لمفردات عينة الدراسة.
- المتوسطات الحسابية: تستخدم لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات مفردات عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات الاستبيان.

- الانحراف المعياري: يستخدم للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من محاور الدراسة.
- معامل الارتباط بيرسون: يستخدم لقياس نوع ودرجة العلاقة بين متغيرات الدراسة.
- معامل التحديد: يمثل مربع معامل الارتباط وهو يفسر التغيرات الحاصلة في المتغير التابع ويربطها بالتغيرات في المتغير المستقل.

2. عرض وتحليل نتائج الدراسة

1.2. تحليل صدق وثبات أداة الاستبيان

يقصد بثبات أداة الاستبيان أنها تعطي نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أي الاستقرار في نتائجها وعدم تغيرها بشكل كبير، ولقياس ثبات وصدق الاستبيان تم استخدام معامل " ألفا كرونباخ" و "معامل الصدق".

1.1.2. ثبات أداة الاستبيان

يتضح من خلال الجدول رقم (03) الموضح في الملحق أن قيمة معامل " ألفا كرونباخ" لكل عبارات الاستبيان كانت قوية وجيدة حيث بلغت (0.91) وبالتالي يمكن القول أن عبارات الاستبيان تتمتع بدرجة عالية من الثبات.

2.1.2. صدق أداة الاستبيان

يتضح من خلال الجدول رقم (03) الموضح في الملحق أن قيمة معامل الصدق لكل عبارات الاستبيان كانت مرتفعة حيث بلغت (0.95).

بناء على ما سبق نكون قد تأكدنا من صدق وثبات أداة الاستبيان مما يجعلنا على ثقة تامة بصحتها وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

2.2. عرض البيانات العامة لأفراد عينة الدراسة

سيتم عرض توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب خصائصهم الوظيفية والشخصية وذلك باستخدام جداول التكرارات والنسب المئوية استنادا إلى معطيات الجدول رقم (04) الموضح في الملحق يتضح لنا أن أغلبية أفراد عينة الدراسة حاملين لشهادة الدكتوراه ، أما فيما يتعلق بالتخصص الأكاديمي يظهر من خلال الجدول أن أكبر نسبة من أفراد العينة متخصصين في مجال المحاسبة وأغلبهم محافظي حسابات وأساتذة جامعيين، كما يتضح لنا أن معظم أفراد العينة تفوق خبرتهم المهنية 16 سنة.

3.2. تحليل اتجاهات آراء أفراد عينة الدراسة

سيتم تحليل اتجاهات آراء أفراد عينة الدراسة حول عبارات الاستبيان وذلك من خلال المعالجة الإحصائية لإجابات المستجوبين بالاستعانة بأساليب الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري) حيث يتم ترتيب العبارات بشكل تصاعدي حسب أكبر متوسط حسابي وأقل انحراف معياري.

1.3.2. تحليل العبارات المتعلقة بالمتغير المستقل " المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS16"

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) الموضح في الملحق أن العبارات المتعلقة بمتطلبات العرض والإفصاح عن عقود الإيجار كانت في المرتبة الأولى من حيث استجابة أفراد العينة بمتوسط حسابي 2.75 وانحراف معياري 0.402 أي أن معظم آراء المبحوثين حول عبارات هذا المحور اتجهت إلى مجال الموافقة، ثم تأتي بعدها العبارات المتعلقة بمتطلبات قياس عقود الإيجار والتي تظهر توجه آراء المبحوثين إلى مجال الموافقة بمتوسط حسابي 2.53 وانحراف معياري 0.462، وفي المرتبة الأخيرة العبارات المتعلقة بمتطلبات إثبات عقود الإيجار بمتوسط حسابي 2.45 وانحراف معياري 0.496 أي أن معظم الآراء اتجهت إلى مجال الموافقة أيضا.

2.3.2. تحليل العبارات المتعلقة بالمتغير التابع " مؤشرات الأداء المالي "

نلاحظ من خلال الجدول رقم (06) الموضح في الملحق أن العبارات المتعلقة بنسب الربحية جاءت في المرتبة الأولى من حيث استجابة أفراد العينة بمتوسط حسابي 2.78 وانحراف معياري 0.341 أي أن معظم آراء المبحوثين حول عبارات هذا المحور اتجهت إلى مجال الموافقة، ثم تأتي بعدها العبارات المتعلقة بنسب الملاءة طويلة الأجل والتي تظهر توجه آراء المبحوثين إلى مجال الموافقة بمتوسط حسابي 2.77 وانحراف معياري 0.315، وفي المرتبة الأخيرة العبارات المتعلقة بنسب السيولة بمتوسط حسابي 2.77 وانحراف معياري 0.374 أي أن معظم الآراء اتجهت إلى مجال الموافقة أيضا.

وعموما يمكن القول أن أفراد عينة الدراسة أعطوا أهمية للعبارات المتعلقة بمؤشرات الأداء المالي أكثر من العبارات المتعلقة بالمعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS16.

III- النتائج ومناقشتها :

لقد قمنا باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضيات وتم الاعتماد على قاعدة القرار التالية:

- قبول الفرضية الصفرية (فرضية العدم) H_0 : إذا كانت قيمة مستوى الدلالة أكبر من (0.05)
- رفض الفرضية الصفرية H_0 : إذا كانت قيمة مستوى الدلالة أقل من (0.05) وقبول الفرضية البديلة H_1 .

1. مناقشة نتائج اختبار الفرضيات

1.1. نتائج اختبار الفرضية الرئيسية " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتبني متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي في مؤشرات الأداء المالي للشركات المستأجرة في البيئة الجزائرية عند مستوى معنوية (0.05) "

لقد قمنا باختبار هذه الفرضية باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط بغية تحديد تأثير المتغير المستقل "متطلبات تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS16 على المتغير التابع " مؤشرات الأداء المالي"، حيث نلاحظ من الجدول رقم (07) الموضح في الملحق أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين تقدر بـ (0.622) وهذا يدل على وجود ارتباط موجب وقوي بينهما، أما قيمة معامل التحديد المعدل فقد بلغت (0.370) هذا يدل على أن (37%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع " مؤشرات الأداء المالي" تعود إلى التغير في المتغير المستقل "متطلبات تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS16" والنسبة المتبقية (63%) تعود لعوامل أخرى.

من خلال نفس الجدول نلاحظ أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين المتغيرين إذ بلغت قيمة (t) المحسوبة 4.893 بمستوى دلالة Sig (0.000) وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة (0.05) وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي فإننا نقول أنه " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتبني

متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 في مؤشرات الأداء المالي للشركات المستأجرة في البيئة الجزائرية عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$) "

2.1. نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتبني متطلبات إثبات عقود الإيجار في مؤشرات الأداء المالي للشركات المستأجرة في البيئة الجزائرية عند مستوى معنوية (0.05) "

لقد قمنا باختبار هذه الفرضية باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط بغية تحديد دور البعد المستقل "متطلبات إثبات عقود الإيجار" في مواجهة المتغير التابع " مؤشرات الأداء المالي"، حيث نلاحظ من الجدول رقم (08) الموضح في الملحق أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين تقدر بـ (0.407) وهذا يدل على وجود ارتباط موجب ومتوسط بينهما، أما قيمة معامل التحديد المعدل فقد بلغت (0.144) هذا يدل على أن (14.4%) فقط من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع " مؤشرات الأداء المالي" تعود إلى التغير في البعد المستقل "متطلبات إثبات عقود الإيجار" والباقي (85.6%) تعود لعوامل أخرى.

من خلال نفس الجدول نلاحظ أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين المتغيرين إذ بلغت قيمة (t) المحسوبة 2.745 بمستوى دلالة Sig (0.009) وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة (0.05) وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي فإننا نقول أنه " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتبني متطلبات إثبات عقود الإيجار في مؤشرات الأداء المالي للشركات المستأجرة في البيئة الجزائرية عند مستوى معنوية (0.05) "

3.1. نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتبني متطلبات قياس عقود الإيجار في مؤشرات الأداء المالي للشركات المستأجرة في البيئة الجزائرية عند مستوى معنوية (0.05) "

لقد قمنا باختبار هذه الفرضية باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط بغية تحديد دور البعد المستقل "متطلبات قياس عقود الإيجار" في مواجهة المتغير التابع " مؤشرات الأداء المالي"، حيث نلاحظ من الجدول رقم (09) الموضح في الملحق أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين تقدر بـ (0.492) وهذا يدل على وجود ارتباط موجب ومتوسط بينهما، أما قيمة معامل التحديد المعدل فقد بلغت (0.222) هذا يدل على أن (22.2%) فقط من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع " مؤشرات الأداء المالي" تعود إلى التغير في البعد المستقل "متطلبات قياس عقود الإيجار" والباقي (77.8%) تعود لعوامل أخرى.

من خلال نفس الجدول نلاحظ أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين المتغيرين إذ بلغت قيمة (t) المحسوبة 2.745 بمستوى دلالة Sig (0.001) وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة (0.05) وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي فإننا نقول إنه " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتبني متطلبات قياس عقود الإيجار في مؤشرات الأداء المالي للشركات المستأجرة في البيئة الجزائرية عند مستوى معنوية (0.05) "

4.1. نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتبني متطلبات العرض والإفصاح عن عقود الإيجار في مؤشرات الأداء المالي للشركات المستأجرة في البيئة الجزائرية عند مستوى معنوية (0.05) "

لقد قمنا باختبار هذه الفرضية باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط بغية تحديد دور البعد المستقل "متطلبات العرض والإفصاح عن عقود الإيجار" في مواجهة المتغير التابع "مؤشرات الأداء المالي"، حيث نلاحظ من الجدول رقم (10) الموضح في الملحق أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين تقدر بـ (0.694) وهذا يدل على وجود ارتباط موجب وقوي بينهما، أما قيمة معامل التحديد المعدل فقد بلغت (0.468) هذا يدل على أن (46.8%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع "مؤشرات الأداء المالي" سببها التغيرات الحاصلة في البعد المستقل "متطلبات العرض والإفصاح عن عقود الإيجار" والباقي (53.2%) تعود لعوامل أخرى.

من خلال نفس الجدول نلاحظ أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين المتغيرين إذ بلغت قيمة (t) المحسوبة 5.947 عند مستوى دلالة Sig (0.000) وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة (0.05) وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي فإننا نقول إنه "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتبني متطلبات العرض والإفصاح عن عقود الإيجار في مؤشرات الأداء المالي للشركات المستأجرة في البيئة الجزائرية عند مستوى معنوية (0.05)"

2. نتائج الدراسة

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي يمكن تلخيصها كما يلي:

- أثبتت نتائج الاختبارات الإحصائية أن متطلبات تطبيق معيار IFRS16 سيكون لها تأثير إيجابي وقوي على مؤشرات الأداء المالي ويفسر ذلك بتأكيد المعيار الجديد IFRS16 على ضرورة رسملة كل عقود الإيجار التشغيلية التي كانت سابقا خارج القوائم المالية.

- يتضح من نتائج الاختبارات الإحصائية أن متطلبات إثبات عقود الإيجار حسب معيار IFRS16 لها تأثير جوهري على مؤشرات الأداء المالي وذلك نتيجة إظهار جميع الأصول والالتزامات المتعلقة بعقود الإيجار ضمن ميزانية المستأجر عند تطبيق المعيار مما يؤثر على إجمالي الأصول والالتزامات ومنه التأثير على مختلف النسب المالية.

- بينت نتائج التحليل الإحصائي أن متطلبات قياس عقود الإيجار حسب معيار IFRS16 سيكون لها تأثير على مؤشرات الأداء المالي ويفسر ذلك باستبدال مصاريف الإيجار التشغيلي بمصروف إهلاك أصل حق الاستخدام ومصروف الفوائد على التزام الإيجار مما يؤثر على مختلف مؤشرات الربحية .

- أثبتت نتائج التحليل الإحصائي أن متطلبات العرض والإفصاح عن عقود الإيجار ستؤثر على مؤشرات الأداء المالي ويفسر ذلك مثلا بتأثير عرض الالتزامات المالية المتعلقة بعقود الإيجار في ميزانية المستأجر عند تطبيق المعيار على قيمة حقوق المساهمين ومن ثم التأثير على مؤشر العائد على حقوق المساهمين ROE ، إضافة إلى إمكانية التأثير على مؤشر الرفع المالي، كما يمكن أيضا أن يؤثر عرض أصل حق الاستخدام المتعلق بعقود الإيجار ضمن عناصر الأصول في ميزانية المستأجر على معدل دوران الأصول.

- حسب وجهة نظر مفردات عينة الدراسة فإن بيئة الأعمال الجزائرية ملائمة لتبني المتطلبات الجديدة لتطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS16.

IV- الخلاصة:

أدخل المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS16 المتعلق بعقود الإيجار تعديلات جوهرية على المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار خاصة بالنسبة للمستأجر تضمنت ضرورة رسملة جميع عقود الإيجار ضمن ميزانية المستأجر ومن ثم فإن تطبيق هذا المعيار سيكون له تأثير جوهري على القوائم المالية والنسب المالية للشركات لأن اعتراف المستأجر بأصل حق الاستخدام في الميزانية سيترتب عليه زيادة قاعدة الأصول مما يؤثر على معدل دوران الأصول، وفي المقابل يتم الاعتراف بالتزامات الإيجار مما يترتب عليه زيادة الالتزامات المالية للمستأجر مما يؤثر على نسب الرفع المالي، بالإضافة إلى أن استبدال مصروف الإيجار التشغيلي بمصروف اهتلاك أصل حق استخدام ومصروف الفوائد على التزام الإيجار سيترتب عليه زيادة الربح التشغيلي ومن ثم زيادة مقاييس الربح التي تستبعد الفوائد والاهتلاك.

إن الهدف الرئيسي للتعديلات التي جاء بها معيار IFRS16 فيما يخص معالجة عقود الإيجار هو القضاء على فكرة التمويل خارج الميزانية وكذلك التمثيل الصادق لموجودات والتزامات المستأجر كما تساهم أيضا في تحسين جودة القوائم المالية وزيادة ثقة مستخدميها

وفي الأخير استنادا إلى النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة يمكن اقتراح بعض التوصيات كما يلي:
- ضرورة قيام المجلس الوطني للمحاسبة بتعيين قواعد النظام المحاسبي المالي SCF فيما يتعلق بمعالجة عقود الإيجار بما يتماشى ومتطلبات المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS16 .

- قيام الشركات التي تنشط في البيئة الجزائرية بتوفير الظروف الملائمة للتطبيق الفعال للمعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS16، وتحديد إيجابيات وسلبيات تطبيقه.

- العمل على تحديث المناهج على مستوى الجامعات والمعاهد بما يضمن تدريس متطلبات المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS16 وإبراز كيفية تطبيقه وتأثيره على القوائم والنسب المالية.

- تنظيم دورات تكوينية وملتقيات وأيام دراسية للتعريف بالمعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS16 وتدريب كل المتخصصين في المجال الحاسبي على كيفية تطبيقه على مستوى مختلف الشركات والمؤسسات.

- الإحالات والمراجع:

1. المراجع العربية

المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS16. (2016). الفقرة ب 25 . مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS16. (2016). الفقرة ب21، الفقرة ب22 . مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS16. (2016). الفقرة 22 . مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS16. (2016). . الفقرة ب 20 . مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS16 . (2016). الفقرة ب 14 ، ب 15 . مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS16. (2016). الفقرة ب 18 . مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS16، . (2016). الملحق (أ) . مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

شعيب شنوف. (2012). التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS . عمان، الأردن: زهران للنشر والتوزيع.

عبد الرؤوف حسان العزي. (بلا تاريخ). "عقود الإيجار" لإعداد التقارير المالية رقم 16. صنعاء، مجموعة طلال أبو غزالة العالمية - المجموعة العربية للخدمات المهنية والدولية، اليمن.

محمد أبو نصار، وجمعة حميدات. (2017). معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (الإصدار الطبعة الثالثة). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

2. المراجع الأجنبية

Referrals and references

Abdul Raouf Hassan Al-Ezzi. (no date). "Leases" for the preparation of financial reports No. 16. Sana'a, Talal Abu-Ghazaleh International Group - Arab Group for Professional and International Services, Yemen.

Alexander, J. (2018). Financial Planinig & Analysis And Performance Management. Canada.

Alibhai, S. (2020). Interpretation and Application of IFRS Standards. Britain: TJ International Ltd.

Arnaud Verchère .(2016) .IFRS 16 La nouvelle norme sur les contrats de location va fortement modifier le bilan des locataires .Revue Française de Comptabilité) N.(496°)

Benoit, L. (2016, JUILLET- AOUT). IFRS16 sur les contrats de location - Décryptage d une norme novatrice-. RComptable (N 440).

Deloitte .June, 2016 .(Leases-A guide to IFRS16.)

EY. (2020, December). International Financial Reporting Standards . Applying IFRS - A closer look at IFRS 16 Leases . London.

George Gikama Muthoni .(2019) .Does Gearing Influence on Corporate Performance? Evidence From Kenya . International Journal of Management and Sustainability ، Vol. 8) No. 1.10-1 ()

IASB .January, 2016 .(the International Accounting Standards Board . Effects Analysis, IFRS 16 Leases.)

International Financial Reporting Standard IFRS16. (2016). . Paragraph B20. International Financial Reporting Standards Foundation, translation of the Saudi Organization for Certified Public Accountants.

International Financial Reporting Standard IFRS16. (2016). Paragraph B25. International Financial Reporting Standards Foundation, translation of the Saudi Organization for Certified Public Accountants.

International Financial Reporting Standard IFRS16. (2016). Paragraph B21, Paragraph B22. International Financial Reporting Standards Foundation, translation of the Saudi Organization for Certified Public Accountants.

International Financial Reporting Standard IFRS16. (2016). Paragraph 22. International Financial Reporting Standards Foundation, translation of the Saudi Organization for Certified Public Accountants.

International Financial Reporting Standard IFRS16. (2016). Paragraph B14, B15. International Financial Reporting Standards Foundation, translation of the Saudi Organization for Certified Public Accountants.

International Financial Reporting Standard IFRS16. (2016). Paragraph B18. International Financial Reporting Standards Foundation, translation of the Saudi Organization for Certified Public Accountants.

International Financial Reporting Standard, IFRS16. (2016). Appendix A. International Financial Reporting Standards Foundation, translation of the Saudi Organization for Certified Public Accountants.

Jeet, S., & Preeti, Y. (2013). Return on Capital Employed-A Tool for Analyzing Profitability of Companies. International Journal of Techno-Management Research , Vol. 01, 1-13.

KPMG. (2021, March). IFRS 16 –An overview- The new normal for lease accounting.

Magli Francesca ،Nobolo Alberto و ،Ogliari Matteo .(2018) .The Effects on Financial Leverage and Performance: The IFRS 16 .International Business Research ، Vol. 11(No. 8.89-76 ()

Muhammad Abu Nassar, and Juma Humaidat. (2017). International Financial Accounting and Reporting Standards (Version 3rd ed.). Amman, Jordan: Dar Wael for publication and distribution.

Sajel, A. (2020). IFRS16 New Lease Accounting (first edition ed.).

Shoab Shanouf. (2012). Modern financial analysis according to the International Financial Reporting Standards (IFRS). Amman, Jordan: Zahran for publication and distribution.

Siyanbola, T. T. (2015). Impact Of Gearing On Performance Of Companies . Arabian Journal of Business and Management Review , Vol. 3 (No. 1), 68-80.

Thomas, R. (2015). International Financial Statement Analysis workbook (Third Edition ed.).

Toferer Wolfgang .(2018) .Der Übergang vonIAS 17 auf IFRS 16 Versuch einer Abschätzung derbilanziellen Auswirkungen .Germany: Springer Gabler.

Wallace, D. (2019). Financial Statement Analysis: Basis For Management Advice. USA.

- ملحق :

الجدول (1): الآثار المتوقعة لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 على المؤشرات والنسب المالية

المؤشر المالي	نوع التأثير	شرح التأثير
الرافعة المالية	بالزيادة	ارتفاع هذا المؤشر راجع إلى الزيادة في الالتزامات المالية ومن المتوقع أن تتخفف حقوق المساهمين.
نسبة تغطية الفوائد	يعتمد على	عند تطبيق المعيار سترتفع قيمة الأرباح قبل الفوائد والضرائب الاهتلاك والإطفاء، وكذا مصاريف الفوائد، أما التغير في هذه النسبة سيعتمد على خصائص محفظة الإيجار.
النسبة الجارية	تتخفف	تتخفف هذه النسبة بسبب زيادة التزامات الإيجار المتداولة بينما الأصول المتداولة تبقى كما هي.
EBIT	بالزيادة	يرتفع هذا المؤشر لان تكلفة الاهتلاك المضافة أقل من مصاريف الإيجار خارج الميزانية المستبعدة عند تطبيق معيار IFRS16.
EBITDA	بالزيادة	تأثر هذا المؤشر بالزيادة راجع إلى استبعاد مصاريف الإيجار خارج الميزانية.
EBITDAR	لا يتغير	هذا المؤشر لا يتأثر لأنه عند تطبيق المعيار يتم استبعاد جميع مصاريف الإيجار خارج الميزانية.
EPS	يعتمد على	هذا المؤشر مرتبط بالأرباح أو الخسائر التي تحققها الشركة، والتي بدورها تعتمد على خصائص محفظة الإيجار وتأثيرات الضريبة.
ROCE	يعتمد على	تطبيق معيار IFRS16 سيؤدي إلى ارتفاع كل من EBIT وكذلك الالتزامات المالية، أما التغير في هذا المؤشر فسيعتمد على خصائص محفظة الإيجار.
ROE	يعتمد على	يعتمد على التأثير على الأرباح والخسائر والذي بدوره يعتمد على محفظة الإيجار فإذا لم يكن هناك تأثير على الربح أو الخسائر فان هذا المؤشر سيرتفع لأن حقوق المساهمين المبلغ عنها ستخفف.
التدفق النقدي التشغيلي	بالزيادة	عند تطبيق معيار IFRS16 سيرتفع مبلغ التدفق النقدي التشغيلي لأن جزء من مدفوعات الإيجار المتعلقة بالقسط الرئيسي إلى جزء التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية على مستوى قائمة التدفقات النقدية.
التدفق النقدي الصافي	لا يتغير	لن يتغير التدفق النقدي الصافي عند تطبيق معيار IFRS16 لان النقد الإجمالي لن يتأثر.
معدل دوران الأصول	تتخفف	هذه النسبة تتأثر بالنقصان لأنه سيتم الاعتراف بأصول الإيجار كجزء من إجمالي الأصول.

Source: International Financial Reporting Standard, Effects Analysis, **IFRS 16** Leases, published by the International Accounting Standards Board (IASB), January 2016, p 53, 54.

الجدول (2) : توزيع درجات مقياس ليكرت الثلاثي

الاستجابة	مجال "غير موافق"	مجال "محايد"	مجال "موافق"
الدرجة	1 ___ 1.66	1.67 ___ 2.33	2.34 ___ 3

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول (3): معاملات ثبات وصدق أداة الدراسة (N=40).

المتغيرات والأبعاد	عدد العبارات	معامل (Alpha de Gronbach)	معامل الصدق
نسب السيولة	05	0.69	0.83
نسب الربحية	05	0.71	0.84
نسب الملاءة طويلة الأجل	05	0.73	0.85
مؤشرات الأداء المالي	15	0.89	0.94
متطلبات إثبات العقود	05	0.79	0.88
متطلبات قياس العقود	06	0.69	0.83
متطلبات العرض والإفصاح	05	0.76	0.87
معيار الإبلاغ المالي الدولي	16	0.86	0.92
الإجمالي	31	0.91	0.95

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (SPSS).

الجدول (4) : توزيع أفراد مجتمع الدراسة بحسب الخصائص الوظيفية والشخصية (N=40).

النسبة المئوية	التكرار	المتغيرات الوظيفية والشخصية
32.5	13	ليسانس
12.5	05	ماستر
10	04	ماجستير
45	18	دكتوراه
%100	40	المجموع
25	10	محاسبة ومالية
22.5	09	محاسبة وتدقيق
12.5	05	محاسبة وجباية
40	16	محاسبة
%100	40	المجموع
2.5	1	خبير محاسبي
47.5	19	محافظ حسابات
12.5	05	محاسب معتمد
37.5	15	أستاذ جامعي
%100	40	المجموع
10	04	(10-05)
35	14	(15-11)
55	22	16 =<
%100	40	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (SPSS).

الجدول (5) : اتجاهات الآراء بخصوص محور معيار الإبلاغ المالي الدولي (N= 40).

العبارات والأبعاد والمتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	اتجاه الآراء
العبارة رقم: 01	2.70	0.687	1	موافق
العبارة رقم: 02	2.58	0.747	3	موافق
العبارة رقم: 03	2.63	0.705	2	موافق
العبارة رقم: 04	2.23	0.800	4	محايد
العبارة رقم: 05	2.13	0.757	5	محايد
متطلبات إثبات العقود	2.45	0.496	3	موافق
العبارة رقم: 06	2.35	0.834	4	موافق
العبارة رقم: 07	2.65	0.662	3	موافق
العبارة رقم: 08	2.15	0.662	5	محايد
العبارة رقم: 09	2.68	0.616	2	موافق
العبارة رقم: 10	2.65	0.662	3	موافق
العبارة رقم: 11	2.70	0.648	1	موافق
متطلبات قياس العقود	2.53	0.462	2	موافق
العبارة رقم: 12	2.73	0.640	4	موافق
العبارة رقم: 13	2.73	0.506	3	موافق
العبارة رقم: 14	2.53	0.716	5	موافق
العبارة رقم: 15	2.90	0.379	1	موافق
العبارة رقم: 16	2.88	0.404	2	موافق
متطلبات العرض والإفصاح عن العقود	2.75	0.402	1	موافق
معيار الإبلاغ المالي الدولي	2.58	0.379	2	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (SPSS).

الجدول (6) : اتجاهات الآراء بخصوص محور مؤشرات الأداء المالي (N= 40).

العبارات والأبعاد والمتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	اتجاه الآراء
العبارة رقم: 17	2.93	0.350	1	موافق
العبارة رقم: 18	2.80	0.516	2	موافق
العبارة رقم: 19	2.70	0.564	4	موافق
العبارة رقم: 20	2.68	0.694	5	موافق
العبارة رقم: 21	2.78	0.577	3	موافق
نسب السيولة	2.77	0.374	3	موافق
العبارة رقم: 22	2.93	0.350	1	موافق
العبارة رقم: 23	2.75	0.494	3	موافق
العبارة رقم: 24	2.73	0.506	4	موافق
العبارة رقم: 25	2.73	0.506	4	موافق
العبارة رقم: 26	2.78	0.577	2	موافق
نسب الربحية	2.78	0.341	1	موافق
العبارة رقم: 27	2.78	0.385	3	موافق
العبارة رقم: 28	2.83	0.480	2	موافق
العبارة رقم: 29	2.78	0.549	4	موافق
العبارة رقم: 30	2.58	0.335	5	موافق
العبارة رقم: 31	2.88	0.516	1	موافق
نسب الملاءة طويلة الأجل	2.77	0.315	2	موافق
مؤشرات الأداء المالي	2.77	0.289	1	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (SPSS).

الجدول (7) : نتائج اختبار الفرضية الرئيسية باستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط (N= 40).

مصدر التباين	مجموع	درجات	متوسط المربعات	(F) المحسوبة	مستوى الدلالة (Sig)	النتيجة
الانحدار	1.339	1	1.339	23.941	0.000b	رفض فرضية العدم
البواقي	2.125	38	0.053			
الإجمالي	3.464	39				
المتغير	المعامل	الخطأ	(T) المحسوبة		مستوى الدلالة (Sig)	
الثابت	1.517	0.260	5.840		00.00	
معيار الإبلاغ المالي	0.488	0.100	4.893		0.000	
معامل الارتباط: R = 0.622		معامل التحديد المعدل: R2 = 0.370		المتغير التابع: مؤشرات الأداء المالي		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (SPSS).

الجدول (8) : نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى باستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط (N= 40).

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	(F) المحسوبة	مستوى الدلالة (Sig)	النتيجة
الانحدار	0.573	1	0.573	7.535	0.009b	رفض فرضية العدم
البواقي	2.891	38	0.076			
الإجمالي	3.464	39				
المتغير	المعامل	الخطأ	(T) المحسوبة		مستوى الدلالة (Sig)	
الثابت	2.176	0.223	9.773		0.000	
متطلبات إثبات	0.245	0.089	2.745		0.009	

معامل الارتباط: $R = 0.407$	معامل التحديد المعدل: $R^2 = 0.144$	المتغير التابع: مؤشرات الأداء المالي
-----------------------------	-------------------------------------	--------------------------------------

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (SPSS).

الجدول (9): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية باستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط ($N=40$).

النتيجة	مستوى الدلالة (Sig)	المحسوبة (F)	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
رفض فرضية العدم	0.001b	12.111	0.837	1	0.837	الانحدار
			0.069	38	2.627	البواقي
				39	3.464	الإجمالي
	(Sig)	(T)	الخطأ المعياري	المعامل	المتغير	
	0.000	9.773	0.223	2.176	الثابت	
	0.001	2.745	0.089	0.245	متطلبات قياس	
المتغير التابع: مؤشرات الأداء المالي		معامل التحديد المعدل: $R^2 = 0.222$		معامل الارتباط: $R = 0.492$		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (SPSS).

الجدول (10): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة باستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط ($N=40$).

النتيجة	مستوى الدلالة (Sig)	المحسوبة (F)	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
رفض فرضية العدم	0.000b	35.364	1.670	1	1.670	الانحدار
			0.047	38	1.794	البواقي
				39	3.464	الإجمالي
	(Sig)	(T)	الخطأ المعياري	المعامل	المتغير	
	0.000	5.651	0.241	1.359	الثابت	
	0.000	5.947	0.087	0.515	متطلبات العرض	
المتغير التابع: مؤشرات الأداء المالي		معامل التحديد المعدل: $R^2 = 0.468$		معامل الارتباط: $R = 0.694$		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (SPSS).

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

معلى حنان، مايده محمد فيصل. (2022). تأثير تبني متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS16 المتعلق بعقود الإيجار على مؤشرات الأداء المالي للشركات المستأجرة في البيئة الجزائرية- دراسة ميدانية-. *مجلة رؤى اقتصادية*، 12(02)، جامعة الوادي، الجزائر، ص.ص 147-127.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب

(CC BY-NC 4.0) المصنف - غير تجاري 4.0 رخصة عمومية دولية.



Roa Iktissadia Review is licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license 4.0 International License. Libraries Resource Directory. We are listed under Research Associations category